قوانين غير مسبوقة

دعونا نتذكر ماذا حصل في 11 سبتمبر 2001 م.. حدث هجوم كبير ضدّ الولايات المتحدة، قتل فيه 3062 شخصاً. ويعتقد أن المسؤول الأول عنه هو أسامة بن لادن، قائد جماعه تسمى بالقاعدة، حدث الهجوم في مدينتي نيويورك وواشنطن تحديداً، ولكن الهجوم كان على نيويورك أكبر من حيث الحجم وعدد الضحايا.

تم تنفيذ الهجوم عن طريق اختطاف طائرات نقل مدنية وتجارية، واستعمالها في الاصطدام بالمباني، إذ اصطدمت طائرة في تمام الساعة 7:48 صباحاً بتوقيت نيويورك، بأحد مباني مجمع التجارة العالمي في نيويورك، وبعدها بدقائق اصطدمت طائرة أخرى بالمبنى الآخر. وبعدها بدقائق اصطدمت طائرة أخرى بمبنى وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون، وكان من المفترض أن تصطدم طائرة رابعة بهدف رابع، لكنها تحطمت أو حُطِمت قبل الوصول للهدف.

حدثت تغييرات كبيرة في السياسة الأمريكية بعد هذه الهجمات، وكانت هذه الهجمات دافعاً لأمريكا لإعلان الحرب على الإرهاب، الذي أدى إلى الحرب في أفغانستان وسقوط نظام حكم طالبان فيها، والحرب على العراق بعد ذلك، وإسقاط نظام الحكم هناك أيضاً.

ويعتقد الكثيرون أن الحرب على الإرهاب التي تدعو له الولايات المتحدة هو غطاء لتنفيذ المصالح الأمريكية التجارية والاقتصادية، تحت غطاء دولي يجنبها المجاهرة بأهدافها الحقيقية. فلم يكن بوسع

أحد قبل أحداث 11 سبتمبر أن يجنح به الخيال ويتصور أن تتحول الأمور على هذا النحو الدراماتيكي، فمسحة التفاؤل وأحاديث الديمقراطية وتحولاتها وقضايا حقوق الإنسان تحولت إلى هواجس ومخاوف من الدخول في نفق مظلم ـ ليس على مستوى العالم فحسب ـ وإنما على مستوى الداخل الأمريكي ذاته.

فقد أسهمت القوانين التي سُنَّت والتدابير التي اتُّخذت في أعقاب أحداث 11 سبتمبر في دفع بعضهم إلى تبنِّي مقولة: إن المجتمع الأمريكي ـ بهذه التغيرات ـ بات راسبًا في مجال الحريات، وإن «دولة القانون» صارت على مقربة من دول العالم الثالث التي طالما لاحقتها الهيئات الأمريكية بتقاريرها حول أدائها السيئ في هذه الميادين.

وعلى ما في هذا القول من مبالغة، فإن الأمر الذي لا يمكن إنكاره أن قضايا حقوق الإنسان ومجال الحريات في الداخل الأمريكي، وقضايا التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث، كل هذه الدوائر طالتها التأثيرات السلبية بمستوى أو بآخر، مع اختلاف الوزن النسبي لدرجات التأثر بها لعنصر الوقت، أي إن هذه الآثار ظهرت سريعاً في بعض هذه الدوائر، وبعضها الآخر يقف على قائمة الانتظار. وبناء عليه، فإن استجلاء الظلال السلبية لتداعيات 11 سبتمبر على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، تستدعي البحث أولاً في الاستجابة التي قدمتها الإدارة الأمريكية للتعاطي مع الحدث.

❀ ❀ ❀

الإعلام ودوره القوي

في الحقيقة قام الإعلام الأمريكي والمسيطر عليه فعلياً من قبل منظمات إعلامية مناهضة للإسلام والمسلمين باستغلال 11 سبتمبر أسوأ استغلال، فالإعلام كان هو المسيطر على الوضع والمحرك الرئيس للسياسة الأمريكية التي اعتبرت الإدارة الأمريكية معها أن فضاء الحريات في المجتمع الأمريكي شكل مساحات مناسبة لتمدد الأنشطة الإرهابية. ومن هذا المنطلق حاولت الإدارة الأمريكية إفهام الشعب الأمريكي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة (المرئية والمقروءة والمسموعة) بأن الأمن القومي الأمريكي ينبغي أن يكون الشاغل الأكبر في مرحلة استثنائية من حياة المجتمع الأمريكي.

وبناء عليه فقد تناقلت الأخبار في الأشهر التي تلت أحداث11 سبتمبر هجمات شرسة من الصحافة الأمريكية على بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية، ووصفتها بالإرهاب دون تقديم أي أدلة يمكن الاعتماد عليها سوى تخرصات وأوهام مدعومة بالكامل بآلة القدرة على تجميد الأموال المودعة لدى البنوك الأمريكية والبنوك العالمية، ولا تزال الهجمة قائمة، وكل نصف شهر يطالعنا الرئيس الأمريكي بإضافة جمعيات خيرية إسلامية لقائمة تجميد الأرصدة والإرهاب. ونعلم أن العمل التطوعي والخيري في أمريكا يندرج تحت ما يسمى بالجمعيات اللاربحية واللاحكومية:

Non Profit Organization (Non Government Organization)، وتختصر بعبارة (NPO) (NGO) وإذا دخلت شبكة الإنترنت وحدها تجد أن هناك قرابة مليوني موقع تحت كلمة (NGO). وتشكل الجمعيات اللاربحية عاملاً فعالاً في خدمة الناتج المحلي للاقتصاد الأمريكي (GDP).

ولعل أجواء الرعب التي خلفتها أحداث 11 سبتمبر ـ وما تبعها من كابوس الجمرة الخبيثة ـ وفرت أجواء مواتية مكنت الإدارة الأمريكية من تمرير قوانين واتخاذ تدابير غير مسبوقة في الخبرة الأمريكية. فقد استهل الرئيس الأمريكي إجراءاته في تعزيز الأمن الداخلي بإضافة حقيبة وزارية جديدة تسمى وزارة الأمن الداخلي، هذه الوزارة ظلت مثاراً للسخرية باعتبارها علامة من علامات النظم الشمولية. وكان التطور الأبرز ـ في مجال تقليص الحريات ـ القانون الذي وافق عليه الكونغرس لمكافحة الإرهاب، ذلك القانون الذي حصل على أغلبية تسعة أصوات من أعضاء الكونغرس في حين عارضه عضو واحد.

بعد هذا القانون الذي يمثل لحظة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان والحريات في المجتمع الأمريكي، لم تعد أمريكا هي أمريكا بالنسبة لنا نحن العرب والمسلمين، ولا سيما نحن السعوديين. فقد أعطت مواد القانون صلاحيات هائلة لوكالة الاستخبارات الأمريكية.

بحيث أصبح مخولاً لها:

1 ـ توقيف الأجانب واعتقالهم دون تهمة.

2 ـ التنصّت على المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني، وكم عانينا من ذلك.

3 ـ تفتيش المنازل سرًا والاطلاع على سجلات الشركات.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن سلطات التحقيق تحاول الحصول على رخص قانونية تسمح لها باستخدام بعض وسائل الضغط لانتزاع اعترافات من المقبوض عليهم. هذه القوانين وتلك التدابير أعادت إلى الأذهان ما عاشه المجتمع الأمريكي في مطلع الخمسينيات، حيث سادت موجة اعتقالات وملاحقات طالت كبار موظفي الدولة، واتسعت دائرتها لتشمل السياسيين والأكاديميين ونجوم السينما تحت غطاء محاربة الشيوعية. وقد عرفت هذه الظاهرة «بالمكارثية» نسبة إلى السيناتور جوزيف مكارثي الذي كان المحرك الأساس لها. وقد ذكر لي بعض الأمريكان المتعاطفين مع وضعنا ممّن يشعرون بتلك التفرقة بين مجتمعهم أصلاً، أن هذه هي أمريكا، تطبق القانون على من تراه تحت القانون وتتغاضى عمن هو أصلاً فوق القانون.

والملاحظ أن تلك القوانين وهذه التدابير لم تحرك ثائرة المجتمع الأمريكي، لأن الشعب الأمريكي مازال مأخوذاً بما حدث في 11 سبتمبر وما تبعها، ولأن هذه القوانين وتلك التدابير ستتوجه إلى الأجانب وذوي الأصول غير الغربية. غير أن استمرار تفاعلات هذه

القوانين وتلك التدابير ربما يطال المجتمع الأمريكي نفسه، الأمر الذي يفتح الآفاق على توقع حدوث تصادم بين عقلية الإدارة السياسية البراغماتية وآمال وطموحات الشارع الأمريكي. فالأول سيلِحّ على الأمن، والثاني سيبحث عن استعادة الحقوق والحريات التي سلبتها منه قوانين وتدابير مكافحة الإرهاب، وربما دفع هذا إلى حدوث توترات وصراعات غير مسبوقة في النسيج الأمريكي تضع أمريكا على مشارف مرحلة جديدة. وأتذكر أن أحد الأصدقاء في السعودية قد أرسل لي بريداً إلكترونياً خلال تلك الأزمة وأورد فيه قصة جميلة عنوانها (قلد الحصان وتغلب على هموم الحياة).

وكان فيها من الحكمة ليقول لك إنه كلما حاولت أن تنسى همومك، فهي لن تنساك وسوف تواصل إلقاء نفسها فوق ظهرك، ولكنك دوماً تستطيع أن تقفز عليها لتجعلها مقوية لك، وموجهة إلى دروب نجاحك. وتقول القصة إن حصان أحد المزارعين قد وقع في بئر عميقة ولكنها جافة، وأجهش الحيوان بالبكاء الشديد متألماً من أثر السقوط، واستمر هكذا ساعات عدة، كان المزارع خلالها يبحث ويفكر كيف سيستعيد الحصان؟

ولم يستغرق الأمر طويلاً كي يُقنع نفسه بأن الحصان قد أصبح عجوزًا وأن تكلفة استخراجه تقترب من تكلفة شراء حصان آخر، هذا إلى جانب أن البئر كانت جافة منذ زمن طويل، وتحتاج إلى

ردمها بأي شكل. وهكذا، نادى المزارع جيرانه وطلب منهم مساعدته في ردم البئر كي يحل مشكلتين في آن واحد، (التخلص من البئر الجافة ودفن الحصان).

وبدأ الجميع في استخدام المعاول في جمع الأتربة والنفايات وإلقائها في البئر. في بادئ الأمر، أدرك الحصان حقيقة ما يجري حيث أخذ في الصهيل بصوت عالٍ ملؤه الألم وطلب النجدة. وبعد قليل من الوقت اندهش الجميع لانقطاع صوت الحصان فجأة، ونظر المزارع إلى داخل البئر وقد صعق لما رآه، فقد وجد الحصان مشغولاً بهز ظهره! كلما سقطت عليه الأتربة فيرميها بدوره على الأرض ويرتفع هو بمقدار خطوة واحدة لأعلى.

وهكذا استمر الحال، الكل يلقي الأوساخ إلى داخل البئر فتقع على ظهر الحصان فيهز ظهره فتسقط على الأرض حيث يرتفع خطوة بخطوة إلى أعلى. وبعد المدة اللازمة لملء البئر، اقترب الحصان من سطح الأرض حيث قفز قفزة بسيطة وصل بها إلى سطح الأرض بسلام.

وبالمثل، تلقي الحياة بأوجاعها وأثقالها عليك، فلكي تكون حصيفًا، عليك بمثل ما فعل الحصان حتى تتغلب عليها، فكل مشكلة تقابلنا هي بمثابة عقبة وحجر عثرة في طريق حياتنا، فلا تقلق، لقد تعلمت تواً كيف تنجو من أعمق آبار المشكلات بأن تنفض هذه المشكلات عن ظهرك وترتفع بذلك خطوة واحدة لأعلى.

مع مرور الوقت بدأنا نتأقلم مع الوضع إلا أنه بين الفينة والأخرى، كان يحدث ما يهيج المشاعر من الطرفين، وأذكر أنه مع انقضاء عام على أحداث سبتمبر وفي ذكرى ذلك اليوم (11 سبتمبر 2002)، كان المجتمع الأمريكي بأسره يتذكر ذلك الحادث حيث أقيمت مراسم العزاء وتُليت الخطب ودعي لها أهالي الضحايا واستثيرت مشاعر الناس حول الإسلام والمسلمين وطالب الأهالي والإعلام إدارة بوش بفعل شيء ومحاولة القبض على أسامة بن لادن، الذي - إلى ذلك الوقت - لم تستطع الولايات المتحدة أن تصل إليه، كل ذلك كان يشحن المواطن الأمريكي ويثيره تجاه كل مسلم أو عربي بشكل خاص. وقد صادف ذلك اليوم أن كنت كما هو معتاد لديَّ أن آخذ أبنائي من المدرسة.. كان ذلك عند الساعة 12 ظهراً. كان معي أيضا بعض أطفال الإخوان العرب والسعوديين، وكنت قد توجهت إلى المستشفى لآخذ زوجتي من هناك، وعند وصولي إلى إحدى الإشارات المرورية كانت تعطي الضوء الأخضر إلا أنه بعد أن وصلت إلى منتصف التقاطع أضاءت اللون الأصفر، فلاحظت وجود سيارة شرطة، إلا أن الأمر بالنسبة لي كان طبيعياً، فلم أرتكب مخالفة على حد علمي، رغم ذلك فقد لحقت بي سيارة الشرطة وطلبت مني التوقف. ولكي أكون أكثر دقة فقد توقعت أن يحدث ذلك عند رؤيتي لها، وبناء عليه فقد تأهبت على الأقل نفسياً لذلك. فقد كان اليوم هو ذكرى11 سبتمبر، وكانوا يتصيدون أي غلطة.. إلا أنني توقعت أن يكون السبب هو عدم جلوس الأطفال في مقاعدهم لأن ذلك يعد مخالفة مرورية.

على أية حال.. أوقفت السيارة وعندما جاء الشرطي.. أقصد الشرطية.. بادرتني وطلبت الرخصة وبطاقة تسجيل السيارة (الاستمارة)، وسألت عن التأمين، دون تردد أو حتى سؤال عمّا فعلت قمت بإعطائها بطاقة التأمين. عندها قالت بأني خالفت السير، وقطعت الإشارة، وقامت بسحب الرخصة، وطلبت مني أن أحضر للمحاكمة في وقت قامت هي بتحديده، وفي حال عدم رغبتي في المحاكمة أقوم بدفع سبعين دولاراً، وكانت المحكمة في مدينة أخرى. في الواقع لم أتحدث بكلمة سوى (OK)، ليس لشيء ولكن لعلمي أن كل الأمور كانت ضدنا في ذلك الوقت، علاوة على أن ذلك اليوم هو ذكرى 11 سبتمبر كما ذكرت سابقاً. كنت أعلم أنني لم أرتكب مخالفة.. وأعلم أيضا أنها تعلم، ولكنها توقعت مني أن أبدي اعتراضي وأرفض قرارها، ولكنها تفاجأت بعدم سؤالي عن سبب المخالفة وامتثالي التام لقرارها. أخذت المخالفة وقمت بالانتظار مدة أسبوع لكي تصل المخالفة إلى المحكمة. وفي إحدى الأيام توجهت إلى المحكمة في مدينة مرفس بورو التي تبعد حوالي 30 كيلو متراً عن كاربنديل، وعند وصولي سألت الموظف المختص عن المخالفة، فسألني عن بعض المعلومات ومن ثم قام بالبحث على ضوئها، وبعد دقيقتين رد عليّ بقوله: لا يوجد عليك شيء، ولكن بإمكانك أن تعود إلينا بعد يومين. عدت إلى كاربنديل وبعد يومين عدت وسألته عن المخالفة فأجابني بأنه لا يوجد في سجلاتهم شيء لي ولم يظهر الحاسب أي مخالفة. عندها ازدادت حيرتي، فقد سحبت مني الرخصة وعلي أن

أراجع قسم الأمن وأسأل عن رخصتي. كان ذلك اليوم ممطراً، فقررت العودة إلى البيت وكما هي عادتي قمت بفتح البريد وإذا بي أفاجأ بوجود رخصتي في ظرف ولم تحسب لي مخالفة، فقلت في نفسي: لعلها علمت أنني لم أرتكب تلك المخالفة وراجعت نفسها عندها قامت بإرجاع الرخصة.

على أية حال فبعد مرور عام على أحداث 11 سبتمبر، تبرز قضية مستقبل المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية على رأس أولويات المهتمين بالشأن الإسلامي بعد هذا الزلزال الذي هز المجتمع الأمريكي من الأعماق فحرك الأحقاد الدفينة لدى الشعب الأمريكي ضد الإسلام والمسلمين، مما أعطى الفرصة للإعلام الصهيوني الفاعل والمؤثر لإلقاء المزيد من الزيت على النار المشتعلة وتحريك مشاعر الكراهية وتغذية نزعة الانتقام تجاه كل مسلم على الأرض الأمريكية.

كان من الصعب علينا نحن المسلمين أن نتابع تلك القنوات التي تبث الكثير من البرامج الإذاعية والتليفزيونية وبتحريض من أصحاب القنوات التليفزيونية والإذاعية ذوي النزعة الصهيونية، التي تقوم بتوزيع الاتهامات ضد المسلمين والعرب والسعوديين بالذات، بالإضافة إلى المسلمين من الجنسية الأمريكية.. رغم وجود وجهات نظر غربية عديدة ترى عدم ضلوع المسلمين في ارتكاب تفجيرات 11 سبتمبر في ذلك الوقت. ومن تلك الاتهامات المعادية ما قام به أحد النواب في الكونغرس الأميركي من هجوم على المملكة العربية

السعودية. فقد وصف متحدثون في جلستين للكونغرس بأن السعودية دولة تهيئ مناخاً معادياً للغرب وتخلق بيئة خصبة لتربية الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان.

وفي جلسات الاستماع في الكونغرس الأمريكي بشأن السعودية ودورها في رعاية أو خلق البيئة الصالحة للإرهاب أصبحت موضة توجيه الاتهامات للمملكة، وقد ضمت أحدث الجلسات طائفة واسعة من الأكاذيب والتشويه والانتقادات الموجهة للمملكة العربية السعودية ما توشك أن تترجم إلى سياسيات وقوانين. وقد قال عضو الكونغرس سام باونباك ـ وهو أحد النواب المناهضين والمتزعمين لتلك السياسات تجاه المملكة ـ إن النواب الأميركيين يعدون مشروع قانون يعتبر الولايات المتحدة في حالة حرب مع السعودية، وهو ما يهدد بقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية للسعودية إذا تخلت المملكة عن دعمها لواشنطن. وانتقد النائب مايكل بارون، وهو أيضاً أحد النواب المتشددين تجاه المملكة ـ إعلانات السعودية التلفزيونية، والمذهب الوهابي، والأسرة الحاكمة والإعلام والمؤسسات الدينية زاعماً أنها السبب وراء مشاركة السعوديين في أحداث 11 سبتمبر.

وبالرجوع إلى الموضوع الرئيس وهو تعرض بلادنا الحبيبة للإرهاب الأمريكي المتكرر وعلى صور متفاوتة فقد كانت آخر هذه الصور ما تناقلته بعض وكالات الأنباء من قيام بعض النواب في الكونغرس الأمريكي بمهاجمة السعودية، واتهامها بأنها تهيئ مناخاً معادياً للغرب وتخلق بيئة صالحة للإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان...

وقد ذكرت بعض تلك الاتهامات. ولكنهم لم يكتفوا بذلك الهجوم، ولم يتوقفوا عند هذه المزاعم والأكاذيب.. بل نراهم قد تمادوا فيها بصورة تدعو إلى الاشمئزاز إذ إنهم.. تمادوا إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة وتحدثوا عن خطة لتقسيم المملكة إلى ثلاثة أقسام.. قسم منها يكون تحت الحماية الأمريكية، ووجد هذا الاقتراح ترحيباً من بعض الحضور... ولست أدري تحت أي عنوان يمكن أن أصنف مثل هذه المقترحات، ولاسيما أن الذين يتحدثون عنها هم أفراد في قمة المجتمع وقمة الهرم السياسي وهم صانعو قراراته... ولنرَ كيف تكون ردودهم لو أن الصورة نقلت إلى الجانب السعودي، وقال بعض المتنفذين أو المسؤولين في الحكومة السعودية إن من مصلحة بلادنا تفتيت أو تقسيم الولايات المتحدة إلى ولايات صغيرة، على ضوء ما حصل للاتحاد السوفيتي سابقاً.. ومن مصلحتها كذلك إرجاع هذه الولايات إلى ما كانت عليه سابقاً، إما لتكون للهنود الحمر أصحابها الأصليين، أو للبريطانيين الذين حكموا هذه المنطقة زمناً طويلاً، أو للفرنسيين أيضاً.. ولو تمادوا أيضاً وقالوا بأنه يمكن تقديم المساعدات اللازمة لمن يستطيع القيام بهذا العمل!

أقول: كيف ستكون ردة الفعل الأمريكية على مثل هذه المقترحات؟ وما الأوصاف التي يمكن أن يطلقها الأمريكان على بلادنا؟ أليس أقلها أنها دولة إرهابية متطرفة؟ والعجب أن الأمريكان لا يفكرون بطريقة سليمة متوازنة، وإنما يريدون إرغام الكل على التفكير بطريقتهم وعلى طريقة: إن لم تكن معي فأنت ضدي.. وهذه هي الديمقراطية التي

يزعمونها وينادون بها... ثم العجيب أن يفكر هؤلاء بهذه الطريقة الساذجة وكأن بلادنا قطعة من الحلوى موضوعة على مائدتهم يتقاسمونها كما يحلو لهم، فيعطون من شاؤوا، ويمنعون من شاؤوا. والغريب أنهم بعد هذا كله يتحدثون عن الإرهاب، وأنهم يقودون حملة دولية ضده؟!

ولو رجعنا بالتحديد إلى النائب الأمريكي السيد مايكل بارون وإلى تهجماته لوجدنا أن الإعلام كان يسلط الضوء على تلك الاتهامات ويفرغ لها برامج وقنوات فضائية تقوم بالتحليل لتلك الأقوال مع التصديق عليها وذلك باستضافة أناس آخرين يدعمون تلك الآراء والتوجهات. ولعل تقرير البنتاغون الذي أعلن فيه أنّ السعوديين أعداء للولايات المتحدة، وأنه يجب ضرب آبار بترولهم، وتجميد أرصدتهم في البنوك الأمريكية والأجنبية، يعد من أكثر التقارير التي حازت على جل اهتمام القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية وأفردت له أياماً بالتحليل والتعليق.

ومن تلك الكتابات أيضاً ما نشر للسيد بارون في إحدى الصحف بتاريخ 2002/3/6، مقالاً بعنوان «السعوديون أعداؤنا».. شن فيه هجوماً عنيفاً على السعوديين، وممّا جاء فيه: (خمسة عشر من خاطفي طائرات 11 سبتمبر الـ 19 كانوا سعوديين، وربما بحدود 80٪ من السجناء المحتجزين في غوانتنامو هم سعوديون، كما أن أسامة بن لادن سعودي، والقاعدة كانت مدعومة بإسهامات كبيرة من سعوديين، بمن فيهم أفراد من العائلة المالكة السعودية، أما عن تعاون السعوديين

مع جهودنا لتعقب تمويل القاعدة، فيبدو أنَّه لا شيء، لقد جعلونا نسمح لأفراد من أسرة ابن لادن بمغادرة الولايات المتحدة على طائرة خاصة بعد مدة قليلة من 11 سبتمبر، وهم يرفضون تزويدنا ككل البلدان تقريباً بقوائم أسماء ركاب الطائرات المتجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مثل هذا السلوك ليس جديداً. فلقد أعاق السعوديون تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي فيما يتعلق بتفجير أبراج الخبر عام 1996، ورفض السعوديون طلباً أمريكياً في 1996، لتسلم ابن لادن فذهب إلى أفغانستان بدلاً من ذلك، رفضوا في عام 1995 تسليم عماد مغنية، الذي يعتقد أنَّه المسؤول عن قصف جنود البحرية الأمريكية في ثكناتهم في لبنان عام 1983، وبدلاً من تقديم المساعدة في جهودنا ضد الإرهاب، عمل السعوديون في الاتجاه المعاكس بحماية الإرهابيين في صفوفهم أيضاً، ومدح السعوديون عمليات التفجير الانتحارية، وجمعوا الأموال لعائلات القائمين بها من الفلسطينيين. ونشرت أجهزة الإعلام السعودية - وتلك الواقعة تحت السيطرة الحكومية - أنواعاً من الدعاية المعادية للأمريكان واليهود، مثل هذه السلوكيات هي سلوكيات السعوديين الذين دأبت وزارة خارجيتنا من مدة طويلة على تسميتهم بـ «أصدقائنا» والأكثر دقة دعوتهم بـ «أعدائنا». أمَّا اختبار الحريات، فقد حصلت السعودية فيه على صفر من سبعة، السعوديون يديرون مجتمعاً استبدادياً، إنَّهم لا يحترمون أياً من الحريات السبع التي حدَّدها الرئيس بوش في خطابه، وهي: حكم القانون، تحديد سلطة

الدولة، احترام النساء، احترام الملكية الخاصة، حرية التعبير، العدل والمساواة والتسامح الديني.. ليس هناك حرية للكلمة، ولا حرية دينية، فأثناء حرب الخليج لم يسمحوا للرئيس بوش بإقامة مراسيم دينية على تراب السعودية، والنساء مضطهدات، ويهاجمن جسدياً من قبل الشرطة الدينية التي تطوف الشوارع، وحسب الروايات لم يسمح لبنات مراهقات بترك مدرسة محترقة ما لم يتغطين بطريقة صحيحة، وكانت النتيجة موت 15 فتاة، لكن السعوديين لا يقنعهم أن يحكموا مجتمعهم وحده بالديكتاتورية، لكنهم يسعون لتصدير الإسلام الوهابي الدكتاتوري إلى دول العالم منذ حرب الخليج، وقد موَّل السعوديون رجال دين وهابيين ومساجد ومدارس تحت الإدارة الوهابية في أفغانستان، وباكستان، وإندونيسيا، وأوروبا الغربية، والولايات المتحدة.. النتائج يمكن أن تُرى على طريق «إجوار» في لندن، و«ليسبيرغ بايك» في فرجينيا الشمالية: فالصحفيون لن يواجهوا أية متاعب في العثور على شباب ينتقدون الولايات المتحدة بشدة، ويصرحون بأفكارهم المعادية لها ولليهود، ويقسمون بأنَّهم يكافحون من أجل الإسلام ضد الولايات المتحدة.

إنَّ السعوديين يشنون حرباً ضدنا، ويموِّلون انتشار الأفكار القائلة بضرورة القضاء على مجتمعنا الحر، وفرض إسلام وهَّابي استبدادي بالقوة، لماذا إذن لا يزال بعضهم يسمون السعوديين بأصدقائنا؟ أليس لهم القدرة على السيطرة على أسعار النفط وإبقائها منخفضة؟ إنَّ هذا النفوذ قد تقلَّص بفضل إنتاج النفط المتزايد من قبل أصدقائنا..

روسيا والمكسيك.. إلا أنَّهم معادون للشيوعية. فالشيوعية لم تعد تهديداً. إلا أنَّهم متعودون على احترام النصيحة المعسولة للسفير السعودي الأمير بندر؟ وعلى الرغم من أنَّ وزارة الدفاع الأميركية تنكر ذلك، إلاَّ أنَّه يبدو ضرورياً توزيع قواتنا بحكمة في الخليج، قد لا يكون من الحكمة الإفصاح عن حقيقة أنَّ السعوديين هم أعداؤنا الحقيقيون. بل يجب أن يعرفوا بأنَّه واضحٌ جداً للشعب الأمريكي، وبأنَّهم يشنُّون حرباً علنية ضدنا، يجب أن يعرفوا كذلك، بأنَّ لنا القدرة على تحطيم جيشهم في ظرف ساعات، فالمنطقة الشرقية يمكن أن تعطى للشيعة، والمدن المقدسة.. مكة والمدينة، يمكن أن ترجع لرعاية الهاشميين (عائلة الملك عبد الله ملك الأردن)، الذين هم من نسل النبي بخلاف السعوديين، وليترك للسعوديين رمال وسط البلاد. لقد قال الرئيس «بوش» إنَّنا يجب أن نغير النظام الحاكم في العراق لنكون في مأمن من الإرهاب، لكن الأمر أصبح الآن أكثر وضوحاً، إنَّ علينا تغيير النظام الحاكم في السعودية أيضاً).

هذه هي المقالة التي كتبها «مايكل بارون»، ونشرت في السادس من شهر مارس عام 2002، وكما نلاحظ، أنَّها مكتوبة بروح تنم عن الحقد والكراهية للسعودية، كما تسيطر عليها روح الغطرسة والعجرفة، والاستعلاء والتسلط والتهديد. وهي الروح التي يتحدث بها رجال الإدارة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، وقد واجهتنا تلك الروح كثيراً وتلك النظرات التي كانوا يلاحقونا بها في الجامعات وفي الأسواق التجارية والمطارات. ولكن ليس المهم ما كان يقع علينا من مشكلات وأحداث، لكن المهم بأي عين كنا ننظر لتلك الأحداث.

فوفقاً لتصريحات الأكاديمي الأمريكي ليندون لاروش مدير مؤسسة لاروش للدراسات والأبحاث الاستراتيجية المنشورة على موقع المؤسسة على الإنترنت فإن أحداث 11 سبتمبر لم يرتكبها سوى اليمين الأمريكي المتطرف الذي استطاع اختراق الجيش والمخابرات الأمريكية.

وبالعودة لمستقبل المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الحقيقة لم تكن الجالية المسلمة من عرب وغير عرب في جميع الولايات الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر تتصرف وكأنها مستهدفة من قبل قوى صاحبة نفوذ داخل الإدارة والحكومة الأمريكية وخارجها تتحين الفرص لإقصاء العرب والمسلمين من أي دور فاعل في مجرى الحياة السياسية الأمريكية. كان ذلك رغم صدور قانون مكافحة الإرهاب، أو ما عرف بقانون الوطنية «Patriot Act I»، الذي استهدف بصورة خاصة أبناء الجالية العربية والإسلامية. فقد كانت أوهام «المغانم» السياسية والانتخابية المفترضة تسيطر على توجهات أبناء تلك الجالية وتتحكم بسلوكياتها انعكاساً لما جرى في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000، وفي الوقت نفسه لم تكن تدرك التحولات العميقة التي تجري في الولايات المتحدة وسياستها خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، كما لم تتفهم جوهر «دولة الحرب والأمن القومي» التي تتحفز للكشف عن أنيابها داخلياً وخارجياً. ومع هبوب عاصفة 11 سبتمبر، غابت الشعارات الرحيمة والوعود البراقة التي كان يعدهم بها مرشحهم السيد جورج بوش المتضمنة اتباع سياسة خارجية متوازية قائمة على التواضع

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومثلما يقول المثل العربي الشائع (تمسكن لحد ما تمكن) عندها تحول «الفيل الوديع» إلى «ثور هائج» ينشد الانتقام ويتنقل من دولة إلى أخرى تحت لافتة محاربة «الإرهاب الدولي» من خلال شن حرب انتقامية مفتوحة الجبهات دون حدود زمنية أو جغرافية، وهكذا تحولت هجمات 11 سبتمبر إلى منصة ملائمة وإلى فرصة ذهبية كان يسعى هو أو من كان يمول حملته لإطلاق العنان لمشروعه من خلالها، مشروع دولة الحرب والأمن القومي دون الحاجة إلى التستر أو التمويه.

لقد كان المسرح الدولي والداخلي الأمريكي مهيئاً قبل 11 سبتمبر لبروز تدريجي وبطيء لدولة الحرب والأمن القومي، فهجمات 11 سبتمبر سرعت بوتيرتها. ولم تكن المفصل التاريخي الحاسم لنشوئها كما يعتقد بعضهم. فالمجتمع الصناعي الحربي المكون من 8 آلاف شركة متنوعة ممتدة كالأخطبوط في نسيج الدورة الاقتصادية الأمريكية والعالمية المتقاطع في مشاريعه وشبكة مصالحه مع المجمع النفطي والمالي والتقني والإعلامي الاستشاري في كتلة واحدة، يحتاج لاستحضار بدائل للخطر الشيوعي البائد الذي تم استخدامه لتبرير برامجه ومشاريعه ومبيعاته المهددة بالانخفاض وحتى الانقراض... وكأن هذا المجمع متشابك المصالح يتلقى اللكمات شبه القاتلة إثر انفجار فقاقيع الورم الاصطناعي لأسواق البورصة العالمية الأمريكية، وتواتر فضائح الإفلاس والتزوير بمئات المليارات للشركات الأمريكية العملاقة وانهيار العديد من الأسواق المالية... كاشفةً الغطاء عن عمق

الأزمة البنيوية والأخلاقية التي تعصف باقتصاديات الرأسماليات الحديثة، وتعمق مشاعر الشك والريبة وفقدان الثقة لدى المستثمر والمستهلك على حد سواء.

ويزيد عمق الأزمة استمرار مؤشرات الركود الاقتصادي الأمريكي وقصور المعالجات الحكومية عن وقف التدهور. وقد تمت بعض المحاولات لوقف ذلك النزيف، وذلك بتخفيض الضرائب لزيادة القدرة الشرائية والادخارية للمستهلك، والتخفيض المتكرر لأسعار الفائدة لتحسين شروط الإقراض، وكذلك سنت بعض إجراءات الحماية برفع الرسوم الجمركية عن بعض المستوردات، أو تعزيز برامج الدعم الحكومي لقطاع الإنتاج الزراعي، ولكن كل المحاولات باءت بالفشل الذريع لوقف المسار الانحداري.

إذاً كان لا بد من اللجوء إلى حلول أخرى، فلا بد من التحول إلى اقتصاد هم يتقنوه وهم أهله، إنه اقتصاد الحرب. ولم يعد خافياً أن التحضيرات لشن الحرب على أفغانستان أولاً والعراق لاحقاً كانت جاهزة على طاولة الرئيس الأمريكي، للمصادقة على الأولى في السادس من سبتمبر (أي قبل أيام من هجمات 11 سبتمبر).

إن اللجوء للحرب بصفته وسيلةً رئيسة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وتحقيق الأمن الاقتصادي ليست أمراً جديداً في التاريخ الأمريكي الحديث، فمنذ الحرب العالمية الثانية، إذ تدخلت عسكرياً الإدارات الأمريكية المتعاقبة في أكثر من 72 حالة على امتداد الكرة الأرضية. ولكن الجديد هو أن يتم التبرير والتسويق للحرب

بصورة علنية صارخة، ملخصة في الحرب الوقائية على كل دولة يضعها في «محور الشر» لأنها للولايات المتحدة وتفكر بامتلاك أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، حتى وصل الأمر إلى الحديث عن ضرورة وإمكانية استخدام السلاح النووي التكتيكي. وتتماشى هذه السياسة مع نزعة التفرد الأمريكية في معالجة الأزمات الإقليمية، وفي الانسحاب من المعاهدات الدولية المختلفة (معاهدة عام 72 للصواريخ المضاده للصواريخ الباليستية (ABM)، أو عدم الموافقة على معاهدات أخرى (حظر التجارب النووية، كيوتو للانحباس الحراري، حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، حظر إنتاج الألغام ضد الأفراد، محاكم الجرائم الدولية وغيرها).

يضاف إلى ذلك إحياء برنامج «حرب النجوم» تحت مسمى برنامج الدرع الصاروخي الذي تقدر نفقاته بمئات المليارات من الدولارات. إن كل هذه المؤشرات تدل بما لا يقبل الشك على التوجه الأمريكي لفرض سياسة التدخل العسكري والهيمنة العالمية في محاولة لإنقاذ المجتمع الصناعي الحربي وأخطبوطه المدني من ورطته الخانقة. أما على الصعيد الداخلي فقبل أن يتم تشكيل وزارة الأمن الداخلي Homeland Security، كانت الإجراءات والقوانين الأمنية – مثل قانون ما يسمى بمكافحة «الإرهاب» وقانون الوطنيةPatriot Act وهو اختصار للأحرف الأولى لعبارة طويلة:

Providing Appropriate tools Required To intercept and obstruct Terrorism.

تصادر الحقوق المدنية التي يصونها الدستور، وتتحول أمريكا من دولة القانون والدستور إلى دولة الأمن والقمع والطوارئ. فلا حدود

لتدخل أجهزة الأمن في التنصّت والمراقبة والتوثيق واستخدام الأدلة السرية واعتماد المحاكم العسكرية، التي تطال عملياً المسلمين والعرب بصورة خاصة، دون أن ننسى القيود الجديدة على الهجرة والجنسية، وتحويل أفراد المجتمع الأمريكي إلى مخبرين ورجال أمن على جيرانهم ومعارفهم دون أي رادع.. والإيحاء بأن كل عربي أو مسلم متهم ومشبوه دون أن يكون له الحق في إثبات براءته. ولذلك كانت كل الأنظار في الأسواق والطرقات تنصب على كل عربي أو على الأقل ذي السحنة العربية، فتجدهم يتأملونك لدرجة التدقيق والتمعن، فإذا حصل أي شيء يسارعون إلى القنوات والصحف ويتحدثون ويصفون بأنه كان هناك شخص عربي أو مسلم، ولا بد أنه هو من قام بذلك العمل.

لقد جاء تكوين وزارة الأمن الداخلي لتشير إلى أهم وأكبر تحول داخلي في التنظيم الحكومي للولايات المتحدة منذ قيام الرئيس ترومان في عام 1947 بدمج فروع القوات المسلحة في وزارة الدفاع، وإصدار قانون الأمن القومي لعام 1947. لقد نجح الرئيس بوش في دمج أكثر من 22 وكالة ومؤسسة حكومية منفصلة في وزارة الأمن الداخلي الجديدة تشرف على أكثر من 180 ألف موظف حكومي، وتتوفر لديها ميزانية تتجاوز 40 مليار دولار. وتجري محاولات الآن لتمرير قانون جديد معدل يسمى قانون الوطنية Patriot II 2، وفي حالة موافقة الكونغرس عليه فلن يعود هناك أي متنفس للحرية أو ضمان دستوري لأي حق للأفراد ولا سيما العرب والمسلمين.

في ظل هذه الأجواء طغت مشاعر الخوف وفقدان الأمان على أبناء الجالية العربية والإسلامية، وباشرت قيادات معظم منظماتها

تقديم مراسم الطاعة والولاء للإدارة، والتعاقد مع أجهزتها الأمنية.. اعتقاداً منها أن ممارسة التزلف والاسترضاء والانحناء أمام العاصفة ستؤدي إلى حماية الجالية من تعسف السلطات واضطهادهم وتخفيف حملات الكراهية والعداء والتمييز العنصري والاعتقالات العشوائية. وغلب هذا الاتجاه على الجالية على الرغم من دعوة بعضهم إلى ضرورة اتباع منهج الصمود والدفاع الناشط عن الحقوق المدنية التي يكفلها الدستور، والسعي لبناء تحالفات جدية مع الأقليات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني الأمريكية التي تعارض السياسة الرسمية التي ستلحق الأذى والضرر بها مما جعلها تتحرك لمواجهتها.

ومن المؤسف أن يلمس المرء غياب منظمات الجالية العربية والإسلامية عن النشاطات الواسعة التي شهدتها الساحة الأمريكية من قوى فاعلة ومعارضة لسياسة الإدارة خارجياً وداخلياً في وقت تتبنى فيه هذه الجماعات الأمريكية المتحركة القضايا العربية بمستوى لم تشهده الساحة الأمريكية، حتى في أوج مرحلة النشاط الفعال للمنظمات العربية في أواخر السبعينيات والثمانينيات ومطلع التسعينيات. في تلك المرحلة كانت القوى الناشطة الأمريكية أقل تقبلاً وحماساً وتبنياً للقضايا العربية، قياساً بالمرحلة الراهنة حيث تتصدر نشاطاتها الشعارات المعادية للحرب الأمريكية في العراق والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، إضافة إلى شعاراتها الخاصة وهي المطالب المتعلقة بالوضع الداخلي الأمريكي.

❀ ❀ ❀